٧٤٤ مليار ليرة قيمة الودائع بالعملات الأجنبية لدى المصارف الخاصة

| علي محمود محمد

بلغت الودائع بالليرات السورية لدى المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية (١٤ مصرفاً) بنهاية عام ٢٠١٧ حوالي ٥٢٩,٩ مليار ليرة سورية، مقارنة مع الودائع بالعملات الأجنبية والبالغة (بعد تقويمها بالليرة السورية) ٧٤٤,٠٦ مليار ليرة سورية، حيث أظهرت إفصاحات المصارف الخاصة للعام ٢٠١٧ عن جذبها لودائع إجمالية بلغت ١٢٧٤ مليار ليرة سورية، وتظهر القوائم المالية أن هذه الودائع هي عبارة عن ودائع عملاء وودائع مصارف في المصارف التقليدية، على حين هي عبارة عن أرصدة حسابات جارية للعملاء وإيداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية في المصارف الإسلامية.

ويعود سبب تحليل البيانات لنهاية العام ٢٠١٧ لأن البيانات النهائية السنوية هي التي تظهر لنا توزع الودائع بين الليرة السورية والعملات الأجنبية، وبنتيجة الدراسة تبين أن نسبة ٥٨,٤ بالمئة من إجمالي ودائع المصارف السورية الخاصة هي بالعملات الأجنبية على حين تبلغ الودائع بالليرات السورية نسبة ٤١,٦ بالمئة، وهنا نود أن نشير إلى أن العملات الأجنبية هي عبارة عن الدولار الأميركي، واليورو، والين الياباني والجنيه الإسترليني وعملات أخرى.

ومن حيث توزع الودائع بين ودائع العملاء وودائع البنوك فقد بلغت ودائع العملاء لدى المصارف التقليدية حوالي ٦٨٦,٥ مليار ليرة سورية على حين بلغت ودائع البنوك حوالي ١٤٨,٨ مليار ليرة سورية، أما أرصدة الحسابات الجارية للعملاء في المصارف الإسلامية فقد تخطت ١٧٨,٧ مليار ليرة سورية، بينما كانت إيداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية لدى المصارف الإسلامية حوالي ٢٦٠ مليار ليرة سورية.

وبنظرة سريعة لتوزع الودائع بين الليرة السورية والعملات الأجنبية نجد أن نسبة الودائع بالعملات الأجنبية من إجمالي الودائع في المصارف الإسلامية هي الأعلى مقارنة بنسبها في المصارف التقليدية، حيث سجلت نسبة الودائع بالعملات الأجنبية في المصارف الإسلامية الثلاثة نسباً تفوق ٦١ بالمئة مقارنةً بالمصارف التقليدية التي كانت متفاوتة بشكل كبير كما سنأتي على ذكرها تالياً.

ماذا يمكن أن يُوظف لدى المركزي؟

بعد موافقة مجلس الوزراء السوري على نظام إصدار شهادات الإيداع التقليدية بالعملات الأجنبية، أصدر مجلس النقد والتسليف القرار رقم (١٠٢/م ن) تاريخ ٢٠١٨/٠٧/٢٢ والخاص بنظام إصدار شهادات الإيداع، كما أصدر مجلس النقد والتسليف قراره رقم (١١٠/م ن) تاريخ ٢٠١٨/٠٨/٠٢ الذي أجاز للمصارف العاملة توظيف فوائضها من القطع الأجنبي لديه على شكل ودائع لأجل بمدد مختلفة تبدأ من أسبوع وحتى سنة، ومع الحديث الدائر حول قرب إصدار نظام الصكوك الإسلامية، فيمكن القول: إن المصرف المركزي أضحى يتيح للمصارف العاملة في سورية نوعين من الاستثمارات لديه فهي إما تودع ودائع بمدد تتناسب مع التزاماتها تجاه مودعيها من ناحية والتزاماتها تجاه مقترضيها وتمويلها لعمليات التجارة الخارجية من ناحية أخرى، وإما أن تقوم بشراء شهادات إيداع صادرة عن المصرف المركزي بفوائد ومدد زمنية محددة بشكل مسبق وبمبالغ تستهدف جميع الشرائح الدولارية (وينطبق هذا الأمر على المصارف الإسلامية من خلال الصكوك الإسلامية)، وإن هذه الخطوات من شأنها توفير السيولة النقدية بالقطع الأجنبي واستقطاب رؤوس الأموال ما ينعكس إدارةً أفضل للسيولة خاصة مع العمل بنظام التسويات الإجمالية السوري ومع الاستقرار الواضح في سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار منذ أكثر من سنة ومع الانفراجات الأمنية وعودة أغلبية الجغرافيا السورية لسيطرة الدولة.

من خلال الأرقام فإن مجموع الودائع بالعملات الأجنبية تبلغ نحو ٧٤٤,٠٦ مليار ليرة سورية بما يعادل تقريباً حوالي ١,٧ مليار دولار على أساس سعر صرف ٤٣٤، وبافتراض تمكن المصرف المركزي من منح عوائد مغرية للمصارف على شهادات الإيداع أو الصكوك أو الودائع لديه وتمكنه من جذب ٥٠ بالمئة منها فقط (وذلك لكوننا نأخذ بالحسبان أن قيام المصارف بتمويل أنشطة التجارة الخارجية تدر أرباحاً أفضل من توظيفها لدى المركزي وهي لن توظف سوى ما يفيض عن ذلك) فإن المبلغ المتوقع توظيفه هو ٨٥٧ مليون دولار، وفي حال اعتبرنا أن الفائدة على الإصدار الأولي لشهادات الإيداع (٤,٢٥ بالمئة) هي مقياس التكلفة التي سيتحملها المصرف المركزي، فإن إجمالي التكلفة قد تصل إلى ٣٦,٥ مليون دولار سنوياً.

ترتيب المصارف

تبوأ بنك البركة الإسلامي قائمة أكبر نسبة ودائع بالعملات الأجنبية بواقع ٧٦,٦ بالمئة من إجمالي ودائعه حيث بلغت ودائعه بالعملات الأجنبية مقومة بالليرة السورية حوالي ١٨٠,٢ مليار ليرة على حين بلغت ودائعه بالليرة السورية نحو ٥٥ مليار ليرة سورية، وحل ثانياً بنك سورية والمهجر (الأول في القطاع التقليدي) فقد سجلت نسبة ودائعه بالعملات الأجنبية ٧٦,٣ بالمئة حيث بلغت حوالي ١١٣,٣ مليار ليرة على حين بلغت ودائعه بالليرة السورية نحو ٣٥,٢ مليار ليرة سورية، أما بنك الشام الإسلامي فكان ثالثاً فقد بلغت نسبة ودائعه بالعملات الأجنبية ٦٣ بالمئة حيث سجلت ودائعه بالعملات الأجنبية مقومة بالليرة السورية حوالي ٤٩,٧ مليار ليرة على حين بلغت ودائعه بالليرة السورية نحو ٢٩,٢ مليار ليرة سورية، أما رابعاً فكان بنك سورية الدولي الإسلامي حيث بلغت نسبة ودائعه بالعملات الأجنبية ٦١,٧ بالمئة فسجلت حوالي ٧٧ مليار ليرة على حين بلغت ودائعه بالليرة السورية نحو ٤٧,٧ مليار ليرة سورية، أما فرنسبنك سورية فحل خامساً (ثانياً في المصارف التقليدية) فقد بلغت نسبة ودائعه بالعملات الأجنبية ٦١,٥ بالمئة حيث سجلت حوالي ٤٩ مليار ليرة على حين بلغت ودائعه بالليرة السورية نحو ٣٠,٧ مليار ليرة سورية، أما البنك الدولي للتجارة والتمويل فقد حل سادساً بنسبة بلغت ٥٥,٠٨ بالمئة حيث سجلت ودائعه بالعملات الأجنبية مقومة بالليرة السورية حوالي ٥٧,١ مليار ليرة على حين بلغت ودائعه بالليرة السورية نحو ٤٦,٥ مليار ليرة سورية، أما سابعاً فكان بنك عودة فقد بلغت نسبة ودائعه بالعملات الأجنبية ٥٤,٥ بالمئة حيث سجلت حوالي ٤٥,٦ مليار ليرة على حين بلغت ودائعه بالليرة السورية نحو ٣٨ مليار ليرة سورية، أما بنك قطر الوطني فقد حل ثامناً فقد بلغت نسبة ودائعه بالعملات الأجنبية ٤٧,٣٧ بالمئة حيث سجلت حوالي ١١,٦ مليار ليرة على حين بلغت ودائعه بالليرة السورية نحو ١٣ مليار ليرة سورية، أما بنك بيمو السعودي الفرنسي فقد حل تاسعاً بنسبة ٤٧,٣٠ بالمئة حيث سجلت ودائعه بالعملات الأجنبية مقومة بالليرة السورية حوالي ٩٦,٧ مليار ليرة على حين بلغت ودائعه بالليرة السورية نحو ١٠٧,٧ مليار ليرة سورية، عاشراً كان البنك العربي فقد بلغت نسبة ودائعه بالعملات الأجنبية ٤٥,٤ بالمئة حيث سجلت ودائعه بالعملات الأجنبية مقومة بالليرة السورية حوالي ٢٢ مليار ليرة على حين بلغت ودائعه بالليرة السورية نحو ٢٦,٤ مليار ليرة سورية، أما بنك سورية والخليج فقد حل في المرتبة الحادية عشرة فقد بلغت نسبة ودائعه بالعملات الأجنبية ٤٠,٢ بالمئة حيث سجلت ١٨,٧ مليار ليرة على حين بلغت ودائعه بالليرة السورية نحو ٢٧,٨ مليار ليرة سورية، وفي المرتبة الثانية عشرة حل بنك الأردن فقد بلغت نسبة ودائعه بالعملات الأجنبية ٣٠,٢ بالمئة حيث سجلت ودائعه بالعملات الأجنبية مقومة بالليرة السورية حوالي ٦,٤ مليارات ليرة على حين بلغت ودائعه بالليرة السورية نحو ١٤,٧ مليار ليرة سورية، أما بنك الشرق فقد حل المرتبة الثالثة عشرة فقد بلغت نسبة ودائعه بالعملات الأجنبية ٢٦,٦ بالمئة حيث سجلت حوالي ٨,٥ مليارات ليرة على حين بلغت ودائعه بالليرة السورية نحو ٢٣,٥ مليار ليرة سورية، أما بنك بيبلوس فقد حل أخيراً بنسبة ١٩,٨ بالمئة حيث سجلت ودائعه بالعملات الأجنبية مقومة بالليرة السورية حوالي ٨,٥ مليارات ليرة على حين بلغت ودائعه بالليرة السورية نحو ٣٤,٥ مليار ليرة سورية.

---

١٠٩ مخالفات تموينية يومياً

٣٨,٣ مليون ليرة التسويات في آب

| علي محمود سليمان

بلغ عدد الضبوط العدلية المنظمة من مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات كافّة عدا (الرقة وإدلب ودير الزور) ٣٣٨٢ ضبطاً خلال شهر آب الماضي، أي بمعدل نحو ١٠٩ ضبوط في اليوم، وهي تجمع بين الضبوط العدلية المنظمة على القانون ١٤ وعددها ٢٤٨٨ ضبطاً وضبوط العينات المسحوبة وتبلغ ٨٩٤ ضبطاً.

وبحسب تقرير حماية المستهلك الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه فإنه تمت إحالة ٤٧ شخصاً مخالفاً إلى القضاء المختص، كما تم إغلاق ٢٧٥ فعالية تجارية، وذلك خلال الدوريات التي قام بها جهاز حماية المستهلك في المحافظات وبلغ عددها ٢٦٣٧ دورية.

وبيّن التقرير أنه تم تحصيل مبلغ نحو ٣٨,٣ مليون ليرة سورية وذلك مقابل تسوية ١٥٤١ ضبطاً وفق المادة ٢٣ من القانون ١٤ لعام ٢٠١٥، حيث بلغ عدد مخالفات عدم الإعلان عن الأسعار ١٠٣٠ مخالفة، ومخالفات الفواتير ٥٤٥ مخالفة، والامتناع عن البيع تم ضبط ٨ مخالفات، والبيع بسعر زائد تم ضبط ١٢٦ مخالفة، ومخالفات الغش في البضاعة ٢١ مخالفة، على حين تم ضبط ١٠١ مخالفة للاتجار بمواد مدعومة من الدولة و٦مخالفات للاتجار بمواد إغاثية، على حين تم ضبط ١٩ مخالفة لمواد منتهية الصلاحية، ومخالفات بدل خدمات ١٧٢، ومخالفات المواصفات ٢١، ومخالفة متفرقة ٩٤.

نشاط في تهريب الموز

مدير في الجمارك لـ«الوطن»: التقديرات الحكومية لاستيراد الموز ٧٠ مليون دولار سنوياً لو كان مسموحاً

| عبد الهادي شباط

نفذت الضابطة الجمركية حملة واسعة في ريف حماة الشمالي الشرقي أسفرت عن ضبط نحو١٠ شاحنات محملة بالمواد المهربة تشتمل على بالة وموز ومواد غذائية مختلفة بناء على معلومات وتحريات مسبقة، ومازالت عملية الكشف على البضاعة المحملة بالشاحنات مستمرة لمعرفة المواد المحملة وطبيعة المهربات وكيفية التعامل معها، لجهة التسويات في حال رغب أصحاب البضاعة المصالحة عليها، وسيتم تسليم المواد الغذائية للجهات العامة (السورية للتجارة)، وتأتي الحملة في إطار توجه الضابطة الجمركية لضبط المعابر والنقاط الرئيسية التي تستخدم كمنافذ ومعابر للمهربات.

وحول أسباب التركيز على قضايا تهريب مادة الموز، إذ تسجل معظم القضايا التي تنجزها الجمارك قضايا تهريب موز، بين مدير في الجمارك أن هناك توجهاً حكومياً حول ذلك، خاصة أن إجازات استيراد الموز مقيدة باستيراد الموز اللبناني حصراً، بينما يمنع استيراد بقية أنواع الموز المختلفة، وعن عدم فتح المجال لاستيراد مختلف أنواع الموز وعدم تقييدها بالموز اللبناني بين أن الحكومة قدرت تكلفة استيراد الموز في حال السماح بذلك بنحو ٧٠ مليون دولار سنوياً، وهو ما يشكل رقماً مهماً بالنسبة للقطع الأجنبي.

وفي موضوع الدوريات الجمركية على الطرقات العامة أثناء تأديتهم للمهام المطلوبة منهم، مثل إيقاف المركبات الخاصة وتفتيشها خاصة منها التي تقل عائلات حيث تم تسجيل العديد من الملاحظات حول ذلك خاصة على الطرقات العامة، بين أن هذه سلوكيات فردية ولا تمثل السلوك العام للضابطات الجمركية وأن توقيف المركبات الخاصة وتفتيش الحمولة المرافقة للعائلات غير مسموح وليس من مهام دوريات الجمارك، مؤكداً أنه سيتم التحقق من هذه التصرفات وفي حال ثبوت أي مخالفة من قبل أي عنصر سيتم المحاسبة واتخاذ عقوبات رادعة وفورية والعمل على نقل العناصر الذين يؤدون عملهم بطرق غير مرضية، لأن الهدف من انتشار الضابطات الجمركية هو مكافحة التهريب وحماية الإنتاج المحلي وسلامة المواطن، وأن الضابطة الجمركية حريصة على تنفيذ المهام المطلوبة منها بأفضل الطرق والسبل الممكنة، وأن الهم الأساسي للعمل الجمركي هو العمل على مكافحة الفساد وتطوير آليات عمل الضابطة على التوازي مع تنفيذ مهام ضبط المهربات وحماية الأسواق المحلية، خاصة أن الضابطة تتجه للتشدد في ضبط المعابر الأساس في دخول المهربات والتي عادة تكون على تماس مع مناطق تواجد المسلحين كما هو حاصل في بعض المناطق الشمالية والشرقية، مشيراً إلى أنه تم تحديد جملة من المعابر الأكثر نشاطاً في دخول المهربات من الدول المجاورة وتم اتخاذ خطوات ميدانية في ضبط هذه المعابر، ومنها عملية ريف حماة التي تم تنفيذها من قبل الضابطة الجمركية مؤخراً.

الحكومة تقدم تسهيلات لـ«ماروتا ستي»

السماح باستيراد مواد بناء وإكساء وتقنيات التشييد السريع

| هناء غانم

افرد المستفيدون «المالكون والمستثمرون» في مشروع تنظم المرسوم ٦٦ خلف الرازي /ماروتا سيتي/ ما في جعبتهم من صعوبات وعقبات تؤخر البدء بأعمال التشييد والبناء في مقاسم المشروع رغم انتهاء معظم أعمال البنى التحتية الأساسية في اجتماع مخصص للمستفيدين يعقد على أرض المشروع «للمرة الرابعة» برئاسة رئيس مجلس الوزراء عماد خميس وحضور اللجنة الحكومية الخاصة بمتابعة إنجاز المشروع. طروحات المشاركين تركزت حول توفير المواد المتعلقة بأعمال البناء والإكساء ورسوم نقابة المهندسين ووجود التكنولوجيا الحديثة في البناء كتقنية قوالب التشييد السريع والمشكلات القانونية المتعلقة بالدعاوى القديمة وتشميل المشروع بقانون الاستثمار وتبسيط إجراءات التراخيص وتسهيل التعاملات المصرفية للمستثمرين. واستجاب رئيس مجلس الوزراء لحل معظم العقبات الإدارية والقانونية والمالية والإجرائية حيث تمت الموافقة على السماح باستيراد المواد والتجهيزات اللازمة لأعمال البناء والإكساء بشرط عدم توافر البديل المحلي موضحاً أن استيراد تقنيات التشييد السريع مسموح وتم الطلب من محافظة دمشق البدء بإنجاز المداخل الرئيسية للمشروع وتوسيع خدمات النافذة الواحدة لتشمل جميع المعاملات والإجراءات المتعلقة به.

وعن رسوم نقابة المهندسين تم تكليف محافظة دمشق ونقابة المهندسين والشركة المنفذة للمشروع والمستفيدين مراجعة رسم النقابة ليكون وفق قيمة توافقية من الجميع إضافة إلى حصر جميع العقبات المتعلقة بعمل وزارة العدل ليصار إلى معالجتها ووضع تسهيلات تتعلق بالرسوم والتراخيص وإنجاز المعاملات كافة ومنح الموافقات اللازمة. وأوضح رئيس مجلس الوزراء أن الحكومة تعمل على تذليل أي عقبات أمام المستفيدين للإقلاع بالعمل ليصبح المشروع واقعاً بأسرع وقت مبيناً أن اللقاء مع المستفيدين يصب في إطار معالجة شاملة لكل ما يتعلق ببدء البناء في المقاسم مبيناً أن الحكومة جادة في تطوير البنية التنموية الشاملة ويشكل قطاع الإسكان أحد أهم مكوناتها خلال المرحلة المقبلة. وأضاف: إنه تم البحث مع شركة أجنبية لتشييد مساكن بطريقة التشييد السريع وتوقيع عقود لتوريد آليات هندسية لإعادة الإعمار.

المعري: السجاد والموبيليا والزيتون دخلت خط دعم حوافز التصدير

ميدا لـ«الوطن»: قائمة لدعم الصناعات التي تضررت خلال الأزمة لإعادة إحيائها

| صالح حميدي

قال مدير هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات إبراهيم ميدا لـ«الوطن» أن الهيئة لديها رؤية تهدف إلى تلمس الصناعات التي تضررت خلال الأزمة لإعادة إحيائها من جديد ولحظه منتجاتها ضمن قائمة المستفيدين من حوافز ودعم التصدير والتركيز على صناعات النسيج بمختلف أنواعها ومجالاتها لكونها تمتلك باعاً طويلاً في قطاع الصناعة الواعدة تاريخيا اليدوي منها والآلي مضيفاً: إن الهيئة وضعت خططاً وبرامج على مدى خمس سنوات وأخرى على مدى عشر سنوات وضمن إطار الخطة الوطنية للتصدير.

وأشار مدير الهيئة أن وزارة الاقتصاد رفدت الخطة الوطنية للصادرات بخطة الهيئة بعد عرضها على اللجنة الاقتصادية في رئاسة الوزارة ونقوم بتحديثها وتعديلها بما ينسجم مع المتغيرات الحاصلة في العالم وتبني حلول جذرية للمشكلات والمعوقات البنيوية أمام العملية التصديرية عبر خطة عمل واضحة على المدى القصير والطويل بهدف إنجاح العملية التصديرية.

معاون مدير الهيئة سامية المعري قالت للوطن ضمن السياق ذاته إن كافة الجهات الحكومية والخاصة معنية بالعملية التصديرية ساهمت بوضع الخطط والبرامج الخاصة بها وأن خطة الهيئة في قطاع التصدير هي جزء من الخطة الوطنية الكلية على هذا الصعيد الموضوعة من قبل الحكومة وأضافت: إن الهيئة معنية لتنفيذ خطط مرحلية وتعمل على برامج وأنشطة تقدمها وتعدها الهيئة، وعلى المدى البعيد وضعت الهيئة رؤية لتطوير البرامج والخطط بهدف توسيع قاعدة المستفيدين من قائمة المنتجات المعدة للتصدير والتي لديها قابلية للدعم واخذ حوافز تصدير.

ولفتت المعري إلى القرار الأخير الصادر عن مجلس إدارة الهيئة ونص على تشميل صناعة السجاد بحوافز التصدير بنسبة ٥ بالمئة للمنشآت العامة والخاصة وذلك سعيا من الهيئة إلى إحياء صناعة السجاد وحمايتها وإطلاقها من جديد مشيرة إلى العديد من البرامج التي تسعى الهيئة للعمل عليها على صعيد التصدير والإنتاج المحلي.

وعلى صعيد برنامج دعم حوافز التصدير قالت المعري إن الهيئة لديها برنامج متكامل على هذا الصعيد وقد قامت مؤخرا بتوسيع برامج الدعم وأضافت منتج الزيتون والخضر والموبيليا والسجاد والهيئة بصدد توسيع هذه القائمة التصديرية لتشمل أكبر عدد وأهم المنتجات مستقبلاً.

يذكر أن الخطة الوطنية للصادرات المعتمدة من الحكومة بحسب بيانات وزارة الاقتصاد تضمنت دراسة احتياجات الأسواق الخارجية من المنتجات الوطنية والمنافسة وتفعيل العلاقات والاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية للإفادة من المزايا التفضيلية والجمركية وخاصة من المنتجات السورية التي يمكن أن تمتلك بها سورية فرصا تصديرية.

ونصت الخطة كذلك على إعادة تشغيل خطوط النقل البري والبحري والجوي وتشغيل المرافئ الوطنية لتقديم خدمات دعم العملية التصديرية وإعداد خريطة سورية التجارية وإعداد قاعدة بيانات مستوردي المنتجات السورية ودليل الأسواق التصديرية المحتملة واعتماد نموذج قياس أداء التجارة الخارجية وأتمتة قطاع التجارة الخارجية وتسريع إصدار الأنظمة والسياسات الخاصة بدعم جودة المنتج السوري.

مدير عام البريد لـ«الوطن»:

حوالات ذوي الشهداء وجرحى الجيش أصبحت مجاناً عبر السورية للبريد

| قصي المحمد

كشف مدير المؤسسة السورية للبريد بدر أحمد لـ«الوطن» عن اتخاذ المؤسسة عدّة قرارات بشأنّ عدّة مواضيع تمت مناقشتها خلال المؤتمر الثاني الاستثنائي للاتحاد البريدي العالمي، وذلك من الدول الأعضاء في الاتحاد البريدي، وبالأخص خطة المنتجات البريدية المتكاملة التي ستعيد تصنيف الخدمات البريدية وخصائصها وأجورها تمهيداً لخدمة التجارة الإلكترونية، والتي يتم التحضير لها ضمن سلسلة الإمدادات من الدول الأعضاء.

وبيّن أحمد أنّه تم تجاوز بعض المواضيع التي بقيت عالقة ليصار إلى دراستها من فرق عمل مختصة بناءً على طلب واقتراحات الدول الأعضاء وتحضيرها وتقديمها لاتخاذ قرارات بخصوصها خلال المؤتمر ٢٧ الذي سيعقد في ساحل العاج بعد عامين.

وأشار أحمد إلى مشاركة الوفد السوري بفعالية كبيرة في المناقشات الخاصة وذلك في جميع الاقتراحات المقدمة من بعض الدول الأعضاء، إضافة إلى المقترحات المقدمة من مجلس الإدارة ومجلس الاستثمار البريدي والمتعلقة بمواضيع الخدمات البريدية والإصلاحات ضمن القطاع البريدي، لاتخاذ القرارات التي من شأنها ألا يكون لها أي منعكسات سلبية على المستثمر البريدي في سورية لكونها عضواً أمن أعضاء الاتحاد البريدي العالمي.

وأشار أحمد خلال حضوره كممثل لسورية في المؤتمر الذي عقد في أديس أبابا، إلا أنّ الشركاء المستثمرين في الاتحاد البريدي العالمي، يشكلون أهم صلات الوصل بين سكان هذا الكوكب، لافتاً إلى أنّه من الواجب أن نضمن حقهم في التواصل المصان والضامن لهذه الحقوق عبر المواثيق والاتفاقات الدولية.

لافتاً إلى أنّ سورية تتطلع إلى بريد متطور ومزدهر يلبّي احتياجات زبائنه المتجددة آملاً من الاتحاد العالمي للبريد مساندة سورية في إعادة تأهيل الشبكة البريدية السورية وخاصة أن سورية من أوائل الدول المؤسسة لهذه الشبكة ومساهمة في صياغة ميثاق الاتحاد البريدي العالمي وملتزمة به.

وكانت قد اختتمت أعمال المؤتمر الثاني الاستثنائي للاتحاد البريدي العالمي الذي عقد في «أديس أبابا» بمشاركة ١٩٢ دولة على مستوى وزراء ومعاوني وزراء ومديرين عامين بحثوا فيه خمس قضايا مهمة على وجه السرعة وتحديداً القرار الذي تم اتخاذه في المؤتمر العادي ٢٦، والمتضمن مواضيع مهمة تتعلق بالخدمات البريدية والإصلاحات ابتداءً من خطة المنتجات البريدية المتكاملة وخطة الأجور البريدية المتكاملة وإصلاح الاتحاد البريدي، إضافة إلى إصلاح نظام مساهمة الدول الأعضاء في الاتحاد وإصلاح صندوق المعاشات في الاتحاد البريدي.

وفي سياق آخر، أكّد أحمد أيضاً لـ«الوطن» اتفاق السورية للبريد مع إحدى شركات الحوالات الخاصة «إرسال للحوالات المالية» متضمناً عملية تحويل وإرسال كل الحوالات بشكل مجاني عبر مكاتب الشركة لمصلحة ذوي الشهداء وجرحى الجيش العربي السوري وضباط وصف ضباط وأفراد الجيش العربي السوري بشكل مفتوح اعتباراً من تاريخ يوم أمس الأربعاء.

وأكّد أحمد أن هذه المبادرة تأتي ضمن إطار دعم المؤسسة لذوي الشهداء وجرحى الجيش العربي السوري الذين ضحوا بأرواحهم وبدمائهم، إضافة إلى أنه يأتي كنوع من تحفيز للقطاع الخاص ودعم المبادرات الوطنية التي من شأنها ترجمة الجهود المبذولة إلى واقع ملموس تشعر به الفئات المستهدفة وهي نوع من المساهمة في التنمية المجتمعية.